

بيان صحفي صادر عن نادي الأسير الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، يقول فيه إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنتهج سياسة اعتقال الصحفيين والنشطاء في محاولة لتقويض دورهم المجتمعي والثقافي والسياسي، ومنعهم من الكشف عن جرائم الاحتلال*

رام الله، ٢٠٢٠/٥/٣

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، اعتقال ١٢ صحفياً في سجونها، أقدمهم الأسير محمود عيسى من القدس، والمحكوم بالسجن ثلاثة مؤبدات و٤٦ عاماً. وقال نادي الأسير في بيان صحفي اليوم الأحد، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يصادف الثالث من أيار/ مايو من كل عام، إن سلطات الاحتلال تنتهج سياسة اعتقال الصحفيين والنشطاء في محاولة لتقويض دورهم المجتمعي والثقافي والسياسي، ومنعهم في الكشف عن جرائم الاحتلال.

وأضاف أن الصحفيين يواجهون اليوم إلى جانب الآلاف من رفاقهم الأسرى، مخاوف كبيرة من انتشار فيروس "كورونا"، ما يزيد من معاناتهم، إضافة إلى استمرار إجراءات الاحتلال منذ شهر آذار/ مارس، والمتمثلة بوقف زيارات المحامين، وعائلاتهم، الأمر الذي وضع الأسرى في عزل إضافي، وأعاق عمل المؤسسات الحقوقية في متابعة شؤون المعتقلين.

ومن أبرز الصحفيين المحكومين بأحكام عالية في سجون الاحتلال، إضافة إلى الأسير محمود عيسى؛ الأسير باسم خندقجي المحكوم بالسجن لثلاثة مؤبدات، والأسير أحمد الصيفي المحكوم بالسجن لمدة (١٧) عاماً، والأسير منذر مفلح المحكوم بالسجن لمدة ٣٠ عاماً.

واستخدمت سلطات الاحتلال سياسة الاعتقال الإداري الممنهجة، لملاحقة الصحفيين وكتاب الرأي، في محاولة لمصادرة حرية الرأي والتعبير، تحت ما يسمى بوجود "ملف سرّي"، ومنهم الأسيرة الصحفية بشرى الطويل التي تعرضت للاعتقال الإداري أكثر من مرة، وكان آخرها في شهر كانون الأول/ ديسمبر العام المنصرم، وما تزال معتقلة.

وفي عام ٢٠١٩، تعرضت الصحفية ميس أبو غوش من قلنديا، للتعذيب الشديد في مركز تحقيق "المسكوبية"، والذي استمر لأكثر من شهر، حرمت خلاله من لقاء المحامي طوال فترة التحقيق.

ولفت نادي الأسير، إلى أنه منذ العام المنصرم استهدف الاحتلال بشكل خاص الصحفيين في القدس، ومنع طاقم تلفزيون فلسطين من العمل، أو التواصل مع بعضهم البعض، كما استدعى عدداً منهم للتحقيق عدة مرات، ويواصل ملاحقتهم حتى اليوم.

* المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا

http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=6Tsjhpa875660347650a6Tsjhp

يذكر أن اعتقال الصحفيين تصاعد منذ أواخر عام ٢٠١٥، بالتزامن مع اندلاع الهبة الشعبية، إضافة إلى اعتقال المئات من المواطنين تحت بند ما يُسمى "بالتهريض" على مواقع التواصل الاجتماعي، كما تعرضت شركات بث وإذاعات ومقرات فضائيات خلال الأعوام القليلة الماضية، إلى الإغلاق من قبل الاحتلال بأوامر عسكرية، رافق ذلك عمليات تخريب، والاستيلاء على معدات بعض وسائل الإعلام.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>